إليه عامة الناس من الذين تأثروا بدعوات الخارجين على عثمان في العدل والمساواة ومنع الاستغلال، فضلا عن أن هذه المبادئ تتفق مع سيرة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ الشخصية والمنطلقات التي كان يؤمن بها والتي دعا عثمان إلى الأخذ بها في أثناء محنته التي قتل فيها[1].

وكانت أهم المبادئ التي شرع الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ في تنفيذها ما يأتي:

1- إعادة بعض أراضي الصوافي إلى بيت المال:

كان الخليفة عثمان بن عفان ﷺ قد تصرف ببعض أراضي الصوافي المملوكة للدولة فأقطعها لبعض الأشخاص، مما أثار عليه نقمة كثير من الناس[2]، لذا فقد قام علي بن أبي طالب ﷺ بانتزاع هذه الأملاك التي "كان عثمان أقطعها جماعة من المسلمين"[3]، وأعادها إلى بيت المال. ويبدو أن هذا القرار قد أثار بعض الاعتراضات بحجة أن فيه مساسًا بحقوق مكتسبة، فرد الخليفة علي عليها بقوله: "والله لو وجدته قد تزوج به – أي بالأموال المقطعة – النساء وملك به الإماء لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق"[4].

والحقيقة أن المصادر لم توضح لنا عدد الأراضي التي تصرف بها الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بالإقطاع، ولم تذكر الأشخاص الذين أقطعت لهم مما يجعل الحكم على مدى تأثير هذه الخطوة التي أقدم عليها الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بعد توليه الخلافة متعذراً، وربما جاز لنا الافتراض بأن معظم هذه الأراضي قد أقطعت لأفراد من عماله وأقربائه من بني أمية، لذا فقد شعر هؤلاء لهذا السبب. ولأسباب أخرى أن العهد الجديد يسير باتجاه مناقض لمصالحهم، لذا فقد أخذوا يتسللون من المدينة إلى مكة، وغيرها من الأماكن على أمل إيجاد الفرصة المناسبة لمقاومة حكم الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ[5].

2- العدول عن سياسة العطاء على التفضيل:

لقد ترتب على تطبيق سياسة العطاء على التفضيل من السلبيات ما سبقت الإشارة

(1) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 337 – 338.
(2) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 64.
(3) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 389.
(4) نهج البلاغة، ج 1، ص 46.
(5) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 437.

إليه عامة الناس من الذين تأثروا بدعوات الخارجين على عثمان في العدل والمساواة ومنع الاستغلال، فضلا عن أن هذه المبادئ تتفق مع سيرة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ الشخصية والمنطلقات التي كان يؤمن بها والتي دعا عثمان إلى الأخذ بها في أثناء محنته التي قتل فيها[1].

وكانت أهم المبادئ التي شرع الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ في تنفيذها ما يأتي:

1- إعادة بعض أراضي الصوافي إلى بيت المال:

كان الخليفة عثمان بن عفان ﷺ قد تصرف ببعض أراضي الصوافي المملوكة للدولة فأقطعها لبعض الأشخاص، مما أثار عليه نقمة كثير من الناس[2]، لذا فقد قام علي بن أبي طالب ﷺ بانتزاع هذه الأملاك التي "كان عثمان أقطعها جماعة من المسلمين"[3]، وأعادها إلى بيت المال. ويبدو أن هذا القرار قد أثار بعض الاعتراضات بحجة أن فيه مساسًا بحقوق مكتسبة، فرد الخليفة علي عليها بقوله: "والله لو وجدته قد تزوج به – أي بالأموال المقطعة – النساء وملك به الإماء لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق"[4].

والحقيقة أن المصادر لم توضح لنا عدد الأراضي التي تصرف بها الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بالإقطاع، ولم تذكر الأشخاص الذين أقطعت لهم مما يجعل الحكم على مدى تأثير هذه الخطوة التي أقدم عليها الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بعد توليه الخلافة متعذراً، وربما جاز لنا الافتراض بأن معظم هذه الأراضي قد أقطعت لأفراد من عماله وأقربائه من بني أمية، لذا فقد شعر هؤلاء لهذا السبب. ولأسباب أخرى أن العهد الجديد يسير باتجاه مناقض لمصالحهم، لذا فقد أخذوا يتسللون من المدينة إلى مكة، وغيرها من الأماكن على أمل إيجاد الفرصة المناسبة لمقاومة حكم الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ[5].

2- العدول عن سياسة العطاء على التفضيل:

لقد ترتب على تطبيق سياسة العطاء على التفضيل من السلبيات ما سبقت الإشارة

(1) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 337 – 338.
(2) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 64.
(3) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 389.
(4) نهج البلاغة، ج 1، ص 46.
(5) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 437.

إليه، والتي دفعت أبناء القبائل العربية في الأمصار وبخاصة الروادف إلى المطالبة بتبديلها[1]. ويبدو أن الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ كان يرى أن توزيع العطاء على أساس التسوية بين الناس هو الأعدل والأكثر انسجاماً مع سياسة الرسول ﷺ. لذا فقد أعلن عن تخليه عن سياسة العطاء على التفضيل التي طبقت في عهد الخليفتين السابقين، وشرع في العمل بسياسة العطاء على التسوية. وقد دافع عن هذه السياسة بقوة في وجه من دعوه إلى الالتزام بالسياسة السابقة، وربما من أجل اجتذاب معارضيه والحصول على النصر، فقال: "أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه... لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله. ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة..."[2].

إن تطبيق سياسة التسوية في العطاء كان يضر بمصالح فئات كثيرة من أفراد المجتمع وبخاصة من المهاجرين والأنصار، ولا بدّ أن ذلك قد أثار استياء الكثير من الرجال ذوي النفوذ والتأثير على الناس ودفعهم لمعارضة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ. ويبدو أنه كان على رأس الذين أظهروا المعارضة للخليفة علي في هذا المجال طلحة والزبير. فقد جاء في كلام للخليفة علي بن أبي طالب وجهه إليهما ما نصه: "وأما ما ذكرتما من أمر الأسوة – أي التسوية في العطاء – فإن ذلك أمر لم أحكم أنا فيه برأيي، ولا وليته هوى مني، بل وجدت أنا وأنتما ما جاء به رسول الله ﷺ قد فرغ منه، فلم أحتج إليكما فيما فرغ الله من قسمه وأمضى فيه حكمه، فليس لكما والله عندي ولا لغيركما في هذا عتبي"[3].

وقد أشارت المصادر إلى أن أول فرصة أتيحت للخليفة علي بن أبي طالب ﷺ لتطبيق هذا المبدأ كانت عند دخوله البصرة بعد معركة الجمل سنة 36 هـ. فقد ذكر الطبري أن عليا لما فرغ من بيعة أهل البصرة "نظر في بيت المال، فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة، فقسمها على من شهد معه الوقعة، فأصاب كل رجل منهم خمسمائة خمسمائة"[4].

ويبدو أن الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ لم يكن يميل إلى ادخار شيء من الأموال التي تأتيه في بيت المال، ويقوم بتوزيعها على المستحقين في الحال. فقد روى

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 281.

(2) نهج البلاغة، ج 2، ص 6 – 7.

(3) المصدر نفسه، ج 2، ص 185.

(4) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 541؛ المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 411.

أنه دخل يوما على بيت المال، فنظر إلى ما فيه باستهانة ثم قال: " لا أمسي وفيك درهم، ثم أمر رجلاً من بني أسد فقسمه"[1].

وقد ترتب على ذلك أن قام الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بتوزيع العطاء على الناس أكثر من مرة في السنة. فقد روى أن "عليا أعطى العطاء في سنة ثلاث مرات، ثم أتاه مال من أصفهان، فقال: أغدوا إلى عطاء رابع، إني لست لكم بخازن"[2].

ومن الواضح أن هذا الأسلوب في توزيع العطاء على الناس إن صحت الروايات التي أوردها ابن سلام ينسجم مع النظرة الزهدية والبدوية إلى المال، ولكنه بعيد عن النظرة الاقتصادية التي تأخذ المستقبل بنظر الاعتبار، فتدخر ما فاض عن حاجة الناس لتوزيعه عليهم حين تشح الإيرادات أو تتأخر، ومع ذلك فإن المصادر لم تقدم أية تفصيلات عن الوقت والظروف التي تصرف فيها الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بأموال بيت المال بهذه الطريقة ومن ثم فإن بالإمكان افتراض أن هذا التصرف في المال في حالة صحته كان حالة خاصة أملتها ظروف معينة.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي أثارت فيه سياسة الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ المالية معارضة الكثيرين من كبار رجالات المهاجرين والأنصار بسبب مساسها بمصالحهم بصورة مباشرة فإنها على ما يبدو، لم تحض بالترحيب الكامل من أبناء القبائل العربية المقيمة في الأمصار، وذلك أن ظلباتهم كانت تتجاوز مجرد توزيع العطاء على التسوية إلى المطالبة بتوزيع الأراضي المحررة عليهم لأنهم كانوا يعدونها من جملة الغنائم التي حصلوا عليها بسيوفهم كما أوضحنا ذلك آنفًا.

ويبدو أن زعماء هذه القبائل قد مارسوا ضغوطاً على الخليفة علي بن أبي طالب للاستجابة لمطالبهم، إلاّ أنه لم يرضخ لها، لأنه كان من جملة من أشاروا على الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ بإبقاء هذه الأراضي بيد أصحابها وفرض الخراج عليها. لذا فقد روي عن الخليفة علي بن أبي طالب قوله: "لقد هممت أن أقسم مال هذه السواد، فيمر أحدكم بالقرية فيتغدى فيها أو يتعشى ويقول: قريتي"[3]. غير أن الخليفة عليا ﷺ لم يقدم على ذلك لأنه أدرك أن ذلك سيفتح الباب لكثير من المنازعات والفساد، فروى عنه قوله: "لولا أن تضرب وجوه قوم عن مياههم لقسمت السواد بينهم"[4].

---

(1) ابن سلام: الأموال، ص 270.

(2) المصدر نفسه، ص 270.

(3) المصدر نفسه، ص 80.

(4) المصدر نفسه، ص 80.

هكذا قدر للخليفة علي بن أبي طالب ﷺ أن يمضي في سياسته المالية المعتدلة وسط المصالح المتضاربة لتجار قريش ومن شابههم من جهة، ورجال القبائل المعتمدين على قوتهم وسيوفهم من جهة أخرى.

3- تغيير ولاة الأمصار

كان من جملة ما أخذه الناس على الخليفة عثمان بن عفان ﷺ ووافقهم فيه الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ اعتماده الكبير في إدارة الأمصار على أقربائه وعجزه عن محاسبتهم وأخذهم بالشدة[1]. فكان من الطبيعي أن يعمد الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بعد أن تولى الخلافة وعزم على السير في سياسة جديدة أن يعزل هؤلاء الولاة ويعين بدلا عنهم ولاة يتمتعون بثقته الكاملة ويستوعبون أبعاد سياسته في إدارة شؤون الأمة.

فقد ذكر الطبري أنه لما دخلت سنة 36 هـ، أي بعد تولي الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ للخلافة ببضعة أيام قام بإرسال عماله إلى الأمصار، فبعث عثمان بن حنيف على البصرة، وعمارة بن شهاب على الكوفة، وعبيد الله بن عباس على اليمن، وقيس بن سعد بن عبادة على مصر، وسهل بن حنيف على الشام[2].

ويلاحظ أن ثلاثة من هؤلاء الولاة الخمسة كانوا من الأنصار، وأن الإثنين الآخرين كانا من قريش، مما يدل على حرص الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ على تقريب الأنصار والاعتماد عليهم في إدارة الدولة. ولم يولي ممن خرج على عثمان أحدا"[3].

وقد أشير إلى أنه لم يتح لجميع هؤلاء الولاة الالتحاق بمراكز عملهم بسبب معارضة بعض الأمصار استبدال ولاتهم القدامى بالولاة الجدد، فعارض أهل الكوفة استبدال عمارة بن شهاب بواليهم أبي موسى الأشعري، إذ قال له القعقاع حين قابله قبل دخوله الكوفة "ارجع فإن القوم لا يريدون بأميرهم بدلاً، وإن أبيت ضربت عنقك"[4]، فرجع إلى الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ بالخبر. أما سهل بن حنيف الذي عيّن على الشام فإنه ما كاد يصل إلى تبوك حتى لقيه بعض رجال معاوية فقالوا له: "من أنت؟ قال: أمير، قالوا: على أي شيء؟ قال: على الشام، قالوا: إن كان عثمان بعثك

(1) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 338.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 442.
(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 445.
(4) المصدر نفسه، ج 4، 442.

فحيّلا بك، وإن كان بعثك غيره فارجع ! قال: أو ما قد سمعتم بالذي كان؟ قالوا: بلى، فرجع إلى علي"[1].

أما عثمان بن حنيف الذي عيّن على البصرة فإنه قد تمكن من دخولها لأن عاملها السابق لم يشأ المقاومة، إلاّ أن أهلها كانوا منقسمين تجاه العهد الجديد "وافترق الناس بها، فاتبعت فرقة القوم – أي المعارضون لعلي ﷺ – ودخلت فرقة في الجماعة وفرقة قالت: ننظر ما يصنع أهل المدينة فنصنع كما صنعوا"[2].

وقد تمكن قيس بن سعد من دخول مصر، لكنه وجد أهلها منقسمين على أنفسهم إلى ثلاث فرق "فرقة دخلت في الجماعة وكانوا معه، وفرقة وقفت واعتزلت إلى خربتا، وقالوا: أن قتل قتلة عثمان فنحن معكم، وإلاّ فنحن على جديلتنا حتى نحرك أو نصيب حاجتنا، وفرقة قالوا: نحن مع علي ما لم يعد إخواننا، وهم في ذلك مع الجماعة. فكتب إلى أمير المؤمنين بذلك"[3].

وقد نجح عبيد الله بن عباس الذي أرسل واليا على اليمن في تولي عمله هناك، لأن وإليها السابق يعلى بن أمية جمع "كل شيء من الجباية، وتركه وخرج بذلك. وهو سائر على حاميته إلى مكة فقدمها بالمال"[4]، "وكان مع يعلى ستمائة بعير وستمائة الف"[5].

ويبدو أن الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ لم يقم بعد توليه الخلافة بعزل والي مكة عبد الله بن عامر الحضرمي، ربما لأنه توقع أن يمنحه ولاءه، ولكنه لم يلبث أن أظهر وقوفه إلى جانب المعارضين له، وجعل من مكة وهي حرم آمن. قاعدة لتجمع المناوئين له من بني أمية وغيرهم[6].

وهكذا وجد الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ نفسه منذ الشهر الأول لتوليه الخلافة، وقبل أن تتاح لأفكاره وسياسته فرصة التطبيق، يواجه أخطر انقسام شهدته الأمة منذ تكوينها، فكيف سيستطيع معالجة الموقف، وما السياسة التي سيطبقها في هذا المجال؟

---

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 442.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 442.
(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 442.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 443.
(5) المصدر نفسه، ج 4، ص 450.
(6) المصدر نفسه، ج 4، ص 448 – 449.